مثل التعاقب دون طلل ... طويلٌ مديدٌ ومنسرحٌ رملُ
كذاك الخفيف ومجتثها ... وللخلف فيه سواه ادخل

فمحله من الطويل مفاعيلن فما يليها ومنه تعاقب النون فإذا قبض لم يكف وإذا كف لم يقبض فهو فيه في جزء واحد ومن المديد فاعلاتن فاعلن فنون فاعلاتن تعاقب ألف فاعلن فهو فيه بين جزئين فإذا كف فاعلاتن لم يخبن فاعلن وإذا خبن لم يكف فاعلاتن ومن الهزج مفاعيلن ومن الرمل نون فاعلاتن وألف فاعلاتن الموالي له فهو بين جزئين ومن الخفيف نون فاعلاتن وسين مستفعلن ونون مستفعلن وألف فاعلاتن ومن المجتث نون مستفعلن وألف فاعلاتن والثرث بعوض والخلف فيه سواه داخل :: أي الوافر والكامل والمنسرح فإنه اختلف فيها هل هي من محال المعاقبة نظرا لما يعرض في أجزائها من النقل عن أصلها بسبب التغيير الطارئ عليها أو ليست من محالها نظرا إلى الأصل وذلك أن الوافر يدخل جزأه وهو مفاعلتن العصب وهو تسكين لامه فينقل بسببه إلى مفاعيلن فيأتي فيه تعاقب النون فإذا قبض لم يكف وإذا كف لم يقبض بالإلزام فيقضي عن اللازم من نقص مفاعلتن باجتماع العصب والكف وهو ضعيف ورد الجزء إلى مفاعيل فلو اجتمع قبض مفاعيلن وكف بان يبقى مفاعل لخرج الأصل عن نظائره لبعد به على مفاعلتن فهو إلى اجتماع العقل والكف في مفاعلتن وهو ممنوع بوزن بالمجموع من الزحاف المزدوج ونتركر لما لنالك وجه ضعيف ومنع اجتماع الوقص والطي في متفاعلن الموتي إليه مثل مستفعلن برعه بالإضمار وهو إسكان المتحرك بمثابة زحفين فلو انضم إليه حذف الساكن لكانت ثلاث زحافات في جزء واحد والعلت لثقلها وأما المنسرح ففعولات ومفعولات يجوز خبله بالانتقال نعم وقد

يمتنع

يمتنع فيه ذلك لئلا يدخل تلاه مفعولات الواقع حشوا فيجتمع فيه خمس متحركات بالمعاقبة فيه معتبرة لا مطلقة فتولد وبعد المقرين من الشعر لم يختلف في صحة المراقبة في المضارع والأكثر على أنها في مفعولات من المقتضب وذهب الفراء وغيره إلى نفيها فيه ولم ينقل الخليل عليها فيه ولم يثبت فيه شعرا للخليل ومما احتج به من قال بنفيها

لا ادعوك من بعد ... بل ادعوك من كثب
فأنه سالم ومن قبله فولد ...
فرحت مرافقة ... وبقواد يجب
هم فتنا جارية ... ثم كنت في تعب

وتقطيع الأول لا ادعوك منفعلن بل ادعوك منكثبن فعيلن مفعولات مستفعلن وتقطيع الثالث ذرمتنه دامعهو وفؤاده يجب فعيلن مفعلات مفتعلن مفعلات مفتعلن والقياس جواز الخبل أيضا فإنه اطرد في جميع الشعر السببين إذا تقدما الوتد جاز حذف ساكنيهما معا والمقتضب كذلك وإن تأخر عنه لم يحذف ساكنهما معا وإلا لم يجتمع أربع متحركات

علل الأجزاء

هذا هو النوع الثاني من التغيير وهو اللازم ويكون بالزيادة والنقص ويسمى علة وهي لغة المرض وحدث يشغل صاحبه عن وجهه ويحوله وما لم يكن مما مضى تعريف لها يعرف فيه أنها العرضية لأن كون الشيء مغايرا للغير خارج عن حقيقته ومع ذلك فليس من العرضيات التي يصح التعريف بها لأنها يشترك فيها إذ تكون لازمة للمعرف بها بغير وسلوعي ما صنعوه من المنطق وكون العلل ليست مما مضى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)